

**دور الجامعة في تمكين المرأة الليبية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2020-2030**

\*د. عائشة محمد بن مسعود فشيكة Email: dr\_ai\_2007@yahoo.com

**الملخص:**

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل موضوع تمكين المرأة الذي يُعد أحد القضايا ذات العلاقة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي والمستوى الوطنى , حيث أن تمكين المرأة حُصص كهدف قائم بذاته ضمن أهداف التنمية المستدامة - ( 2020 . 2030 ). وقد أدى الإتفاق على صياغة هذا الهدف (الهدف الخامس ) على المستوى الدولي الى ضرورة توجيه الاهتمام الوطنى والبحثى وتفعيل دور الجامعات ومراكز البحوث العلمية نحو تشخيص أبعاد التمكين واستراتيجيات تنفيذه. استناداً الى هذه الأهمية اختارت الباحثة موضوع دور الجامعة في تمكين المرأة الليبية وتفعيل دورها في التنمية المستدامة , ويحتوى البحث على مراجعة تاريخية عن المرأة الليبية والتعليم الجامعى ودوره كعامل اساسى فى التمكين. وقد تم استخدام بعض الأدلة لقياس مؤشرات التمكين مطبقة على تمكين المرأة فى جامعة طرابلس / ليبيا . وقد تم التوصل الى عدد من النتائج فى البعد التحليلى وقياس المؤشرات. واخيراً تضمن البحث عدداً من التوصيات التى نأمل ان يُستفاد منها فى تفعيل تمكين المرأة الليبية فى الجامعة.

**المقدمة:**

يعد تمكين المرأة من أهم القضايا المطروحة على المستوى الدولي، وتبدو هذه الأهمية لعلاقته بتحقيق التنمية البشرية المستدامة فهو أحد مكونات التنمية ومقياس لنجاح تحقيقها، ولقد أكدت أغلب

\*عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

المؤتمرات والعقود الدولية للتنمية على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركة ايجابية وفعالة للمرأة وبرزت هذه الرؤية ضمن أهداف التنمية المستدامة (2020-2030)، حيث خصص هدف قائم بذاته معني بالمرأة وهو الهدف الخامس اعترافاً بدورها على الصعيد العالمي، كما نص الهدف الرابع على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.

فالتعليم عامل حاسم لنجاح التنمية المستدامة وهو عاملاً رئيسياً لتمكين المرأة . ولذلك فإن الاهتمام بالعلاقة بين تمكين المرأة وقضايا التنمية المستدامة بمختلف أبعادها أدى إلى ضرورة الاهتمام به على مستوى الدراسات العلمية وعلى مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي ، فالجامعات مؤسسات مجتمعية تحتل مكانة العقل المفكر للمجتمع ولها وظائف أساسية في تطوير المجتمع ونجاح التنمية وضمن الإطار السابق يتناول هذا البحث دور الجامعة في تمكين المرأة الليبية، وتفعيل دورها في التنمية المستدامة وذلك من خلال دراسة تحليلية لقضايا تمكين المرأة على المستوى الدولي، ومن ثم دراسة وتحليل حالة تمكين المرأة الليبية في جامعة طرابلس. ويشمل البحث المحاور التالية:

- 1- المرأة الليبية والتعليم الجامعي ( إطلالة تاريخية ).
- 2- التعليم الجامعي اساس لتمكين المرأة .
- 3- مفهوم التمكين ومؤشرات قياسه.
- 4- تمكين المرأة الليبية .
- 5- دور الجامعات في تمكين المرأة.
- 6- تمكين المرأة في جامعة طرابلس ( المؤشرات - وآليات التفعيل).
- 7- النتائج والتوصيات.

#### المرأة الليبية والتعليم الجامعي ( إطلالة تاريخية )

إن مراجعة تاريخ تعليم الإناث في ليبيا كما تشير المصادر التاريخية كانت بداياته في اربعينات القرن الماضي، ولقد واجهت هذه البدايات (كما في أغلب الدول العربية) معارضة شديدة في الوسط الاجتماعي حيث رفض كثير من الناس فكرة تعليم البنات. إلا أن هذا الرفض تغير باتجاه

الاقتناع التدريجي بأهمية تعليم البنات. ولقد اسهمت عدد من العوامل في ظهور اتجاهات ايجابية نحو تعليمهن ولعل أهمها صدور قانون التعليم الإلزامي في ديسمبر (1951) حيث نص القانون على ضرورة نشر التعليم لجميع المواطنين باعتباره حقاً لكل مواطن ومواطنة ويمثل هذا القانون اعترافاً رسمياً بحق المرأة في التعليم، كما كان لعودة بعض النساء اللبنيات من المهجر دورهن الريادي في تأسيس وتطوير تعليم البنات ومن بين هؤلاء الرائدات، (السيدة / فاطمة كارة، السيدة/ جميلة الازمرلي، السيدة/ حميدة العنيزي).

وكما يتبين من المؤشرات الاحصائية فإنه قد حدث تطور كمي في نسبة دخول البنات إلى المراحل التعليمية فقد ارتفعت لتصل إلى 16% في العام 1955 - 1956 مقارنة بما كانت عليه في الاربعينات حيث كانت لا تتعدى 0.5% (المركز الوطني لتخطيط التعليم , 1995).

ولقد كان لبداية تعليم المرأة الليبية انعكاساته الاجتماعية والثقافية حيث بدأ تشكل الوعي النسائي بدورهن التعليمي والاجتماعي وتأسست جمعيات النهضة النسائية في مدينة بنغازي (1955) ومدينة طرابلس (1958) ( فشيكة , 2004, ص 125).

إن دخول أول طالبة إلى الجامعة الليبية التي تم افتتاحها في بنغازي عام 1955-1956 يعد نقلة اجتماعية كبيرة في تاريخ تعليم المرأة الليبية، ولقد كانت بداية التعليم الجامعي بعدد ثلاثين طالباً جميعهم من الذكور، إلا أن الموافقة على دخول الاناث إلى الجامعة لم تكن سهلة فقد اعترض وزير المعارف في ذلك الوقت على انتظام أول طالبة جامعية على مقاعد الدراسة إلى أن تم التوفيق بين الاعتراض والتأييد بأن يتم السماح لها بالدخول للامتحان فقط (المفتي, 2005, ص 28) دون الانتظام على مقاعد الدراسة مع الطلبة الذكور.

ولقد حدث تغير في الموقف الاجتماعي من دخول الفتيات إلى الجامعة حيث تغيرت من عدم الموافقة على الدخول إلى الجامعة - وظهر اتجاهات ايجابية نحو التعليم الجامعية للإناث، ولقد اتضح ذلك فيما تعكسه المؤشرات الاحصائية . حيث تبين ارتفاع نسبة دخولهن إلى الجامعة على مدى العقود المتلاحقة حيث وصلت إلى نسبة 50% من مجموع الطلاب مع مطلع الألفية الثالثة مقارنة بما كانت

عليه في الستينات حيث كانت لا تتجاوز 3% فقط. (التير, 2005, ص 18 ) وهذا يبين ارتفاع الالتحاق بالتعليم الجامعي بالنسبة للإناث.

وكما تبين من نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي (2002-2003) فقد ارتفعت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم العالي حيث بلغت نسبة المسجلات للدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير 55% مقابل 45% للذكور كما أن نسبة الإناث المسجلات للحصول على درجة الدكتوراه بلغت 40% من مجموع المسجلين للحصول على درجة الدكتوراه.

ويتضح من أدلة قياس المؤشرات الخاصة بتعليم المرأة الليبية أنها تعتمد أدلة القياس المستخدمة في تقارير التنمية البشرية العربية والدولية، ويستدل على ذلك من تقرير التنمية البشرية الأول في ليبيا الصادر في (1999). حيث استخدم مؤشر النوع لقياس حالة تعليم المرأة، فالوضع التعليمي للمرأة يرتبط بالساق الكلي للمجتمع. والقياس باستخدام الأدلة الدولية والعربية يشمل الأبعاد الآتية: نسبة الأمية بين الإناث - معدل معرفة القراءة والكتابة - نسبة الإناث في مراحل التعليم الأساسي - النسبة في التعليم الجامعي - النسبة في التعليم العالي. (دليل التنمية البشرية, 1995, ص 45)

ولقد خصص التقرير الثالث للتنمية البشرية في ليبيا الصادر في (2006) لرصد حالة المرأة الليبية وقد أبرز التقرير مؤشر الوضع التعليمي للمرأة الليبية في بعده التاريخي ومؤشراته الاحصائية حيث أوضح ان سياسات التعليم التي تمثلت في جعل التعليم حقاً للجميع، وفي قواعد قبول الطلاب في الجامعات التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين وفق شروط الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ومعدلات النجاح . مما أدى إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي (تقرير التنمية البشرية, 2006 , ص46).

ويمكن القول أن دور الدولة في توسيع قاعدة التعليم المجاني باعتباره حقاً للجميع قد أسهم في احداث تغييراً في النظرة الاجتماعية لقيمة تعليم الإناث في جميع مراحلها، وبصفة خاصة التعليم الجامعي. وكما سبق أن تبين فإنه كان الرفض لقبول الطالبات للدراسة على مقاعد الجامعة وأنضح الغياب الكامل للإناث في مرحلة افتتاح الجامعة الليبية (1955-1956) فإن المؤشرات الاحصائية قد بينت مدى تزايد نسب التحاق الطالبات بالدراسة الجامعية، وكذلك مواصلة الدراسات العليا والحصول

على الدرجات العلمية - الماجستير - والدكتوراه ، فعلى سبيل المثال فإن بلغت نسبة تسجيل الإناث في الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير عام (2003) قد بلغت 55% من إجمالي المسجلين مقارنة بالذكور حيث النسبة تمثل 45% . أما درجة الدكتوراه فقد شكلت الإناث 40% مقابل 60% للذكور القيادة الشعبية الاجتماعية، 2005، ص 46). وفي العام الجامعي 2004-2005 فقد بلغت النسبة 51% من جمل الملحقين بهذا المستوى ( United Development Program, ) (Tripoli,2006.P8).

حيث أكدت سد الفجوة النوعية في التعليم العالي بين الذكور والإناث. ومن المنظور السيسولوجي فإنه يمكن القول إنه حدث تغيراً في المحددات الاجتماعية والثقافية الحاكمة للمرأة، فالافتتاح والموافقة على تعليم البنات كانت تحكمه عدد من العراقيل تأثرت بالإطار الاجتماعي والقيم السائدة حول دور المرأة ومكانتها الاجتماعية فالمرأة في الإطار الاجتماعي التقليدي مكانتها البيت ولا علاقة لها بالشأن العام.

لقد أدت التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي إلى إحداث تغيرات في مجالات تعليم المرأة وعملها ومشاركتها السياسية والاقتصادية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تغيير وضع المرأة وضمان تمكينها، ولقد وافقت ليبيا على الطرح الدولي لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي وفي أن التعليم عامل اساسي للتمكين.

#### التعليم عامل اساسي لتمكين المرأة:

يعد حصول الفرد على التعليم عاملاً رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية وتطور المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً، ولذلك فهو يعتبر حق اجتماعي وضرورة حتمية لتحقيق ونجاح التنمية عبر مساراتها التاريخية والمعاصرة. ونظراً لهذه الأهمية فقد تصدر التأكيد على أهمية التعليم العديد من المعاهدات والاعلانات الدولية ولعل أهمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعاهدات الصادرة عن الأجنداث الدولية حول التنمية وأبرزها اليوم أجنده التنمية المستدامة 2020 - 2030. ولقد أحتل الاهتمام بتعليم الإناث حيزاً واسعاً من هذه المعاهدات وقد خصصت عقود دولية للمرأة، وشهد العالم ظهور رؤى ومفاهيم جديدة حول تعليم الإناث وتمكين المرأة وأهميته لتحقيق التنمية.

ولقد برز استخدام مصطلح التمكين في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة وهي تمثل أول قمة تتبنى مجموعة من الأهداف العالمية التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر عام 2000. وتوصلت إلى صياغة ثمانية أهداف خصص فيها هدف للمرأة جاء في نقطتين وهما:

**الهدف الأول:** ضمان إتمام جميع الأولاد والبنات للتعليم الابتدائي بحلول 2015.

**الهدف الثاني:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

ويتضح من مضمون الهدف أنه يسعى للقضاء على التفاوت بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يتحقق بحلول عام 2005 وعلى جميع المستويات بحلول عام 2015 . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , 2003 , ص 5 ) .  
وقد انتقدت وجهات النظر على مستوى المجتمع الدولي على أنه إذا لم يتم تحقيق هذين الهدفين فإنه لن يتحقق سوى القليل من الأهداف الإنمائية.

ولقد تعززت هذه الرؤية حول المرأة من منظور المجتمع الدولي في الأجندة التنموية 2020-2030 التي صاغها قادة العالم لتحقيق التنمية المستدامة لجميع الشعوب واحتوت (17) هدفاً رئيسياً و(69) غاية، وقد خصص فيها هدف بذاته معني بالمرأة وهو الهدف الخامس اعترافاً بدور المرأة على الصعيد العالمي ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**نص الهدف الخامس :** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ومراعاة تضمين بُعد النوع الاجتماعي على مدار بقية الأهداف. والمساواة بين الجنسين من منظور أجندة التنمية المستدامة 2030 لا تشكل فقط حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ولكن هي أساساً من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم (مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية، 2015، ص33).

ويعتبر حصول المرأة على التعليم شرطاً مسبقاً لضمان حصولها على حقوقها وعامل رئيسي للتمكين وهو ما نص عليه الهدف الرابع (مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية، 2015، ص 31).

**نص الهدف الرابع :** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع. فالتعليم كما تشير أغلب الأدبيات حوله عامل حاسم لنجاح التنمية المستدامة، وتعليم المرأة يمثل عاملاً رئيسياً لتغيير وضعها الاجتماعي ولحصولها على حق المساواة، كما أنه يعتبر آلية للحراك الاجتماعي المساعد فكما بينت نتائج دراسة عن الحراك الاجتماعي فإن المرأة التي تمارس حراكاً تعليمياً صاعداً دائماً ما تكون أقوى في المجتمع وفرصها أكثر على عكس حال المرأة الأقل تعليماً فهي تفقد الاحساس بالقوة وتتدنى أوضاعها الاجتماعية (العربي ، 1990 ، ص 177).

والتعليم بالنسبة للمرأة مسألة تتعلق بالحقوق والمساواة، فحصولها على التعليم عامل رئيسي لحصولها على حقوقها الاجتماعية، وعلى حق المشاركة السياسية والمجتمعية . ولذلك فإن الهدف الرابع في الأجندة التنموية 2030 أكد على حق الإناث في التعليم، وعلى ضرورة سد فجوة النوع الاجتماعي أي الفروق بين الذكور والإناث في المستويات التعليمية المتعددة والتي يمكن قياسها من خلال استخدام مؤشرات الفجوة على أساس النوع ومنها على سبيل المثال عدم التناسب بين عدد الخريجات من الجامعة وعدد النساء اللاتي يتولين مراكز قيادية. ويتبين مما سبق أن التعليم عاملاً رئيسياً لتمكين المرأة كما أنه بداية الطريق لبناء القدرات البشرية للنساء، والضمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

#### مفهوم التمكين ومؤشرات قياسه:

**التمكين لغوياً :** يعني التقوية أو التعزيز ويشق مفهوم التمكين لغة من الفعل يُمكن في قاموس (وبستر) ويعني عملية منح السلطة القانونية أو تحويل السلطة إلى شخص ما ( مسعود ، 2006 ، ص5). لقد برزت فكرة التمكين كاستراتيجية للتنمية منذ منتصف السبعينات حين طرح مفكرو التنمية المجتمع كفاعل أقدر على طرح نماذج فعالة للتنمية بدلاً من الدولة بعد أن فشلت كثير من برامج التنمية في كثير من البلدان، وعندما بدأ التفكير في اعطاء الأولوية للمجتمع طرحت مسألة أن يكون المجتمع قوياً وقوة المجتمع تتبع من قوة أفرادهم وقدرتهم على تحقيق التنمية. ولقد ارتبط ظهور مفهوم التمكين بظهور التداول الاجرائي حوله وتحديد تعريفاً لمكوناته، والفئات المستهدفة لتحقيقه فهناك تمكين الفقراء، وتمكين العاملين في المؤسسات، ولقد أحلت تمكين المرأة حيزاً واسعاً في هذا التداول وذلك لارتباطه بالحركات النسائية ومشروعات التنمية، وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وكذلك كنتيجة ترتبت على التحرك الدولي

للمرأة وتحديداً في السبعينات من القرن الماضي (1975) وجاء هذا الاعلان برعاية الأمم المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ توالى عقود الأمم المتحدة المتتابعة المخصصة للمرأة وقد أنتجت هذه العقود إضافة مفاهيم ورؤى جديدة ابرزها تمكين المرأة.

ويركز برنامج الأمم المتحدة الانمائي على معالجة التفاوت في المشاركة الاقتصادية والسياسية أي قوة التأثير على القرار وقوة التأثير على الموارد باعتبارها عملية محورية في مفهوم التنمية البشرية.

أما مفهوم التمكين الذي تتبناه المؤسسات الدولية فإنه يركز على مصادر القوة التي يمكن منحها للأفراد والجماعات بحيث تتضمن امتلاك المعرفة للذات، وامتلاك الثقة الضرورية للعمل والانجاز كما تتضمن بناء الوعي وبناء القدرات والاتجاهات الواضحة للفرد في محيطه الاجتماعي (قنديل، 2005، ص 11). ولقد تعددت التعريفات الإجرائية لمفهوم التمكين بتعدد واختلاف السياق والشرائح الاجتماعية محل البحث ومنها على سبيل المثال تمكين الفقراء ، تمكين العاملين في مؤسسة معينة، تمكين المرأة وغيرها من الفئات إلا أنه هناك اتفاق حول ماهية التمكين في أنه يعني القضاء على اشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد من خلال ثلاثة محاور اساسية:

- 1- إزالة العقبات التي تعوق عملية التمكين.
- 2- تبني سياسات واجراءات وتشريعات وهياكل مؤسسية لتحقيق التمكين.
- 3- تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمهارات والمعلومات والموارد لضمان نجاح التمكين (مسعود، 2006، ص 5)

ولقد انسحبت المفاهيم والرؤى حول تمكين المرأة على المستوى الدولي على تمكين المرأة العربية منذ صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002 والذي كان له أثره الفعال في التداول الإجرائي والبحث لقضايا المرأة العربية وقد نبه التقرير إلى أهمية تجاوز العرب لنواقص ثلاثة وهي: نقص الحرية ، ونقص المعرفة ، ونقص تمكين المرأة (تقرير التنمية الانسانية، 2002، ص 8).

وقد ارجعت أغلب النقاشات والدراسات التي أحدثها التقرير نقص تمكين المرأة العربية إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية إضافة إلى العوامل السياسية ، فحالة المرأة كما أظهر التقرير لا تتفصل عن النظم الاجتماعية والانماط الثقافية التي تشكلت في إطارها عبر مراحل التطور التاريخي والاجتماعي ولقد لعبت هذه العوامل دورها كمحددات لمكانة المرأة وانعكست على اوضاعها الاجتماعية . وأبرزها الحصول على التعليم والعمل والمشاركة في الحياة المجتمعية والسياسية، تقرير التنمية العربية الإنسانية (2003) تركز حول التمكين السياسي للمرأة العربية وقد أظهر عدم تمكين المرأة سياسياً على الرغم من تولي بعض النساء مناصب وزارية وقيادية في بعض الدول العربية (تقرير التنمية الإنسانية, 2003 , ص8).

ولقد أسهمت النساء العربيات في إعداد تقرير بعنوان : تقدم المرأة العربية صدر في عام 2004، وقد أوضح التقرير أن المجتمع العربي لا زال يواجه تحديات تنموية ومن أهمها عدم التوازن في مجال النوع الاجتماعي وتمكين النساء ويمثل هذا التقرير رؤية نسوية للواقع العربي ومحاولة لتشخيص حالة المرأة العربية في عدد من المجالات أهمها التعليم - العمل - المشاركة السياسية ويعد مؤشر تمكين المرأة اليوم من أهم مؤشرات وضع المرأة فهو يعتبر كما يبين تقرير تطور وضع المرأة العربية الصادر في (2016) (منظمة المرأة العربية , 2016 , ص66). من أهم الوسائل للنهوض بالمرأة وتمكينها ليس هذا فحسب ، وإنما هو في مقدمة المهام لإنجاز الالتزامات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، كما أنه عامل رئيس لتحقيق الاستقرار الداخلي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. كما أن تمكين المرأة احتل أوليات احداث الاصلاح في الوطن العربي في إطار التغيرات الدولية المعاصرة وتحدد مساراتها في الاصلاح السياسي - الاصلاح الاقتصادي - تمكين النساء. تمكين المرأة كما سبق أن تبين يمثل رؤية واستراتيجية دولية واقليمية ووطنية للنهوض بالمرأة وتفعيل دورها، كما أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2020-2030 جاءت لتؤكد على أهمية تمكين المرأة كطريق للنهوض بدورها وأكدت على أولوية التعليم كعامل اساسي اعتمده في اهدافها المخصصة للمرأة ضمن اهدافها السبعة عشر. وفي الجزء التالي نتناول تمكين المرأة في ليبيا ومؤشرات التنمية المستدامة.

## تمكين المرأة الليبية:

لقد اجتازت المرأة الليبية كما تؤكد الوثائق والمؤشرات الإحصائية عقوداً من التخلف والحرمان من الحصول على حقها في التعليم ودخول المدارس وغيرها من الحقوق في الحصول على الخدمات الصحية والمشاركة الاقتصادية والسياسية الأخرى وقد كان لجملة التحولات التي شهدتها المجتمع الليبي تأثيرها في واقع المرأة وأدوارها ويأتي في مقدمتها ما حدث من تغير في البنية التقليدية للمجتمع التي كانت تشكل حائلاً دون حصول الإناث على التعليم أو الحصول على فرص العمل خارج المنزل. ويمكن القول أن المقارنة الإحصائية والتحليلية بين وضع المرأة الليبية اليوم مقارنة بعقود سابقة تكشف ما تحقق للمرأة من مكاسب إيجابية بقياس عدد المؤشرات كمؤشر الوضع الديموغرافي، مؤشر الوضع التعليمي، مؤشر الوضع المهني، مؤشر الوضع القانوني. ويتركز اهتمام هذا البحث على مؤشر الوضع التعليمي وتمكين المرأة الليبية قياساً بمؤشرات التنمية المستدامة واستناداً إلى المؤشرات الدولية للتمكين. والمرأة الليبية واكبت الجهود الدولية لصالح المرأة، كما شاركت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام 1995، وقد تضمن التقرير الوطني المقدم للمؤتمر الوضع التعليمي للمرأة استناداً إلى المؤشرات الإحصائية - تطور الحالة التعليمية للمرأة ( شؤون المرأة، 1995، ص35).

ويعد التقرير الأول للتنمية البشرية في ليبيا الصادر عام 1999 أول تقرير يتناول قضايا النوع وتمكين المرأة الليبية باستخدام المقاييس الدولية للفجوة بين الذكور والإناث في مجال التعليم. كما أوضح الأداء التنموي للمرأة الليبية وكشف عن فرص التمكين المتاحة للمرأة في المجال السياسي، والمجال التعليمي وكذلك المجال الاقتصادي. وقد كان محتوى الفصل السادس من التقرير قد خصص لتناول تمكين المرأة الليبية وقضايا النوع قياساً بالمؤشرات الدولية، ومقياس النوع من المنظور الاجتماعي على أنه آلية رئيسية للكشف عن مدى الاهتمام بالمرأة والمكاسب الاجتماعية التي تحققت لها، ولقد استخدمه علماء الاجتماع كمؤشر لتوصيف ما يضيفه المجتمع من عادات ونشاطات ومسئوليات على كينونة النساء والرجال في المجتمعات المختلفة. وكما تبين المؤشرات فإن المرأة الليبية تحصلت على فرص التمكين في التعليم كما أنه حدث تطور في النسب المئوية للإناث في جميع مراحل

التعليم، وكما تبين تقرير التنمية البشرية 1999 فإنه قد حدث تطور يتضح من خلال المؤشرات الكمية لتعليم الإناث في المراحل التعليمية خاصة في الفئة العمرية 20-24 والتي تقابل التعليم الجامعي حيث ارتفعت نسبة الفتيات على المقاعد الجامعية من تلك الأعمار من 3.8% إلى نحو 32.3% بالمقارنة بين فترة السبعينات والتسعينات (تقرير التنمية البشرية، 1999، ص146).

التقرير الثالث للتنمية البشرية في ليبيا الصادر في 2006 خصص حول المرأة الليبية وقد رصد حالة المرأة في مجالات متعددة و أولها التعليم وقد أوضح التقرير حالة تعليم المرأة والعوامل الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى تأخر تعليم الإناث ، ولكن مع ما حدث تغير اجتماعي أدى إلى تغير النظرة الاجتماعية والقيم الحاكمة لوضع المرأة مما انعكس ايجابياً في تزايد عدد الإناث في المراحل التعليمية ومنها مرحلة التعليم الجامعي مما أسهم في تمكين المرأة الليبية. ولقد توسع الاهتمام بتمكين المرأة مع التحول السياسي الذي شهدته ليبيا وذلك بإنشاء وحدة تمكين المرأة بالمجلس الرئاسي، وقد استحدثت وحدات تمكين المرأة في عدد من القطاعات وهي التعليم، والعمل والثقافة، المفوضية العليا للانتخابات ولقد سميت بإسم كل قطاع فعلى سبيل المثال مكتب تمكين المرأة في وزارة التعليم - مكتب تمكين المرأة في وزارة العمل وغيرها. ولقد شكلت أهداف التنمية المستدامة 2030 عاملاً رئيسياً للاهتمام بتمكين الفتيات والنساء حيث أن المجتمع الدولي التزم بضرورة تحقيق الهدف الخامس للتنمية الخاص بتمكين النساء والفتيات، وقد التزمت ليبيا بالعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 واعداد لجان وطنية للوصول إلى هذه الأهداف وذلك بتفعيل دور المرأة وتمكينها في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث العلمية.

ويتوجه الاهتمام في هذا البحث إلى المؤسسات الجامعية ودورها في تمكين المرأة ومحاولة التوصل إلى رصد مؤشرات تمكين المرأة الجامعية وتحليل ابعاده وأهميته في إطار تفعيل دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## دور الجامعات في تمكين المرأة :

إن نجاح فرص التمكين والخيارات المتاحة للمرأة يتطلب العديد من الآليات لضمان تفعيله، ولقد كشفت العديد من الدراسات عن أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية الحاكمة لمكانة المرأة، فالمعايير الثقافية والقيم الاجتماعية على سبيل المثال ترسم الدور التقليدي للمرأة وتحدده في القيام بكل متطلبات العمل المنزلي ( المجال الخاص) وبالمقابل ترسم دور الرجل ( المجال العام). كما إن تزايد الاهتمام بدور المرأة باعتبارها شريك في التنمية المستدامة أدى إلى توجيه الاهتمام بدور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في نشر ثقافة داعمة لتمكين المرأة، والدعوة إلى تأسيس حقل دراسي في الجامعات العربية تحت مسمى دراسات المرأة. ويرجع ظهور (دراسات المرأة) كحقل دراسي وبحثي إلى أثر الحركة النسائية العالمية في السبعينات على المؤسسات الجامعية، وإلى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة على المستوى الدولي منذ مؤتمر بكين تسعينات القرن الماضي مروراً بقرود الأمم المتحدة للمرأة وصولاً إلى اعلان أهداف التنمية المستدامة 2020-2030. دراسات المرأة كحقل دراسي يوجد في خمس دول عربية لديها برنامج أو معهد يعطي درجات علمية في دراسات المرأة والدول هي: جامعات فلسطين، الأردن، السودان، لبنان ومصر ( أبوزيد, 2005, ص 25).

ويعتبر مجال دراسات المرأة في الجامعات العربية من مجالات التخصص الحديثة ولقد اقترنت أهميته مع أهمية دور الجامعات في البحث العلمي و تنمية المجتمع استناداً إلى دور البيئة العلمية ومسئولياتها تجاه المجتمع ونشر ثقافة داعمة لقيام المرأة بدورها العلمي والمجتمعي.

وكما كشفت نتائج إحدى الدراسات عن تأثير المناهج والمقررات الجامعية المتعلقة بدراسات المرأة على الطلبة ومن خلال عينة مطبقة على 600 برنامج دراسي يمنح درجات علمية ويتعامل مع (دراسات المرأة) كتخصص دراسي ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- (1) تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة والتي أدت إلى فهم أعمق لمشاكل و أدوار المرأة ومصالح النساء في المجتمع.
- (2) زيادة ثقة النساء بأنفسهن وتحفيزهن على القيام بالأدوار المطلوبة منهن.

3) تقديم إطار مفاهيمي جديد للمعلومات والقضايا السائدة.

4) التمكين والتحفيز على تغير الواقع (Karen Harris, Kari Meleas, , 1999).

إن الاهتمام بدراسات المرأة تختلف أسبابه من منطقة إلى أخرى، ففي الدول الغربية بدأ الاهتمام في شكل أجندة نسائية ثقافية وسياسية حددت أهدافها في دعم الحركة النسائية، والمطالبة بتمثيل عادل للنساء في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وفي أفريقيا ظهرت الدعوة منذ ثمانينات القرن الماضي إلى إنشاء حقل دراسي جامعي حول المرأة وكان الهدف من هذه الدعوة هو الاهتمام بدور المرأة في التنمية الأفريقية. وفي الجامعات العربية أقرت الاهتمام بدراسات المرأة مع أهمية دور المرأة في المجتمع ومع ما حدث من تغيرات في أوضاع المرأة العربية أبرزها مشاركتها في التنمية، وتزايد نسبة الحاصلات على المؤهلات الجامعية والشهادات العليا، ودخولهن إلى المجتمع الجامعي. كما أن الحاجة إلى دراسات المرأة كما أظهرت الآراء والنقاشات حولها ترتبط بأهمية دور الجامعة والمقررات الدراسية في توضيح الدور الذي تقوم به المرأة في المجتمع وأهميته ( منظمة المرأة العربية , 2005 ص 24 ). فالجامعات يمكنها تدارس قضايا المرأة وتقديم الحلول العلمية المناسبة بإدراجها في إطار خريطة البحث العلمي للمؤسسات الجامعية.

وفي جامعة طرابلس ( ليبيا ) أدرجت دراسات المرأة ضمن الوحدات الأكاديمية المقررة بقسم علم الاجتماع ( كلية الآداب ) لأول مرة في عام 2008 وبدأ تدريسها في المرحلة الجامعية (مادة تخصصية إلزامية) وفي مرحلة الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه (مادة اختيارية) وقد قامت الباحثة بوضع مقررات المادة وتدريسها بعد حصولها على درجة الدكتوراه المتخصصة في هذا المجال.

**تمكين المرأة في جامعة طرابلس ( المؤشرات وآليات التنفيع ):**

يعد تمكين المرأة كما سبق أن تبين من مكونات التنمية البشرية المستدامة حيث خصصت أهداف عالمية في الأجندة التنموية لصالح المرأة، وبذلك صنف التمكين على أنه أهم الوسائل للنهوض بأوضاعها وإشراكها في التنمية وضمن الإطار السابق سيتم تناول مؤشرات تمكين المرأة في جامعة طرابلس والآليات المؤدية إلى تحقيقه.

والمرأة في جامعة طرابلس تمثل رأس مال اجتماعي بما حصلت عليه من فرص التعليم العالي، وبما تملكه من إمكانيات علمية متخصصة في فروع العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية. وبذلك تستطيع القيام بالدور الأكاديمي داخل الجامعة وخارجها. كما أن دخول الإناث إلى الجامعة، ومواصلة الدراسات العليا أصبح يحظى بموافقة اجتماعية ( قد تكون مشروطة) مقارنة مع بداية افتتاح الجامعات في ليبيا بالإضافة إلى ذلك فإن وظائف مؤسسات التعليم العالي اليوم لم تعد تقتصر على تخريج القوى البشرية اللازمة والمؤهلة لسوق العمل وحسب بل تتعداها إلى ضرورة إسهام الجامعات في تنفيذ ونجاح متطلبات التنمية البشرية والتنمية المستدامة وفقاً لمعايير الجودة وتحسين الأداء لهذه المؤسسات.

**إن أهمية تمكين المرأة في جامعة طرابلس سيتم تناوله من خلال بعدين:**

**البعد الأول :** مؤشرات التعليم العالي ونسبة الإناث في التعليم الجامعي وقد استخدمت الباحثة بعض الأدوات من دليل قياس تطور وضع المرأة في المنطقة العربية 2016 . (دليل قياس تطور المرأة العربية , 2016)

**البعد الثاني :** قضايا المرأة في إطار التنظير والدراسة العلمية.

**أولاً: البعد الأول :** مؤشرات التعليم العالي ونسبة الإناث في التعليم العالي

اعتمدت الباحثة دليل قياس تطور وضع المرأة في المنطقة العربية 2016 كأداة منهجية لقياس وضع المرأة في جامعة طرابلس باستخدام بعض المؤشرات الواردة في الدليل، وهي تشمل 5 محاور أساسية وهي:

- (1) المتعلمات.
- (2) الأنشطة المرافقة للتعليم الجامعي.
- (3) النساء في الهيئات التدريسية.
- (4) العاملات في الهيئات الادارية.
- (5) معالم التمييز الإيجابي للإناث.

ولقد اختارت الباحثة المحور الأول ( المتعلمات ) والمحور الثالث ( النساء في الهيئات التدريسية) وفي الجدول التالي تفصيل لمؤشرات المحورين وأدلة القياس المستخدمة فيهما.

ت	المحور	الموضوع	الأدلة
1	المتعلمات	التوزيع الجندري حسب النوع الاجتماعي في برامج التعليم العالي	تطور أعداد ونسب الطالبات المنتحقات إلى الطلاب المنتحقين في برامج التعليم العالي بمختلف المستويات الأكاديمية - الدرجات العلمية حسب الجامعة - تطور نسب الطالبات المنتحقات إلى الطلاب ببرنامج التعليم العالي حسب حقول الاختصاص.
2	النساء في الهيئات التدريسية (الجامعة)	التوزيع حسب النوع الاجتماعي	تطور أعداد ونسب الإناث إلى الذكور - أعضاء هيئات التدريس في مؤسسات التعليم العالي وحقل الاختصاص في العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التطبيقية والتقنية.

**1 - محور المتعلمات :** باستخدام مؤشر الدليل وكما توضح الإحصائيات الموثقة من جامعة طرابلس فإنه قد حدث تطور كبير في أعداد الطالبات بالجامعة في مستوى الدراسة الجامعية ومستوى الدراسات العليا. فقد بلغت نسبة الطالبات من إجمالي الطلاب 56% في العام الجامعي 2016، كما حدث تطور في نسبة الطالبات من إجمالي عدد الطلاب بالكليات ( انظر الشكل الإحصائي 1، 2 ) .

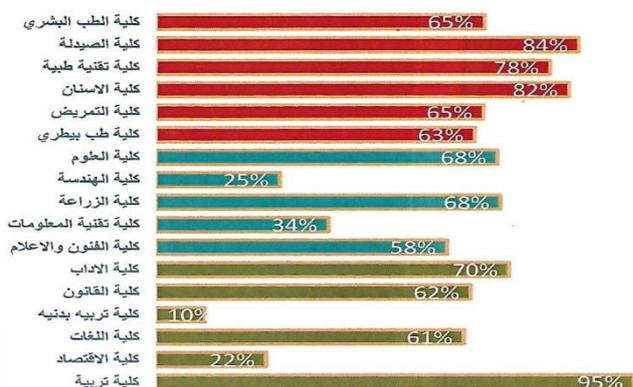


نسبة الطالبات من اجمالي الطلاب بالجامعة



1

نسبة الطالبات من اجمالي طلاب كليات جامعة طرابلس للعام الجامعي 2016

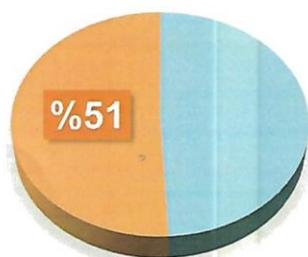


2

وفي مجال الدراسات العليا للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه فإن البيانات الإحصائية توضح تزايد أعداد الطالبات في برامج الدراسات العليا مقارنة مع بداية دخول المرأة الليبية للدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في أول دفعة للدراسات العليا بكلية التربية بقسم التربية وعلم النفس في سنة 1971، حيث كانت نسبة المرأة في هذه الدفعة 25%. (مجاهد، 1997، ص 97). وقد بلغت النسبة حسب احصائيات طلاب الدراسات العليا في عام 2016 51% على مستوى الجامعة كما ارتفعت النسبة على مستوى الكليات (الشكل الإحصائي 3،4). (الشريف، فشيكة، 2017، ص 20).

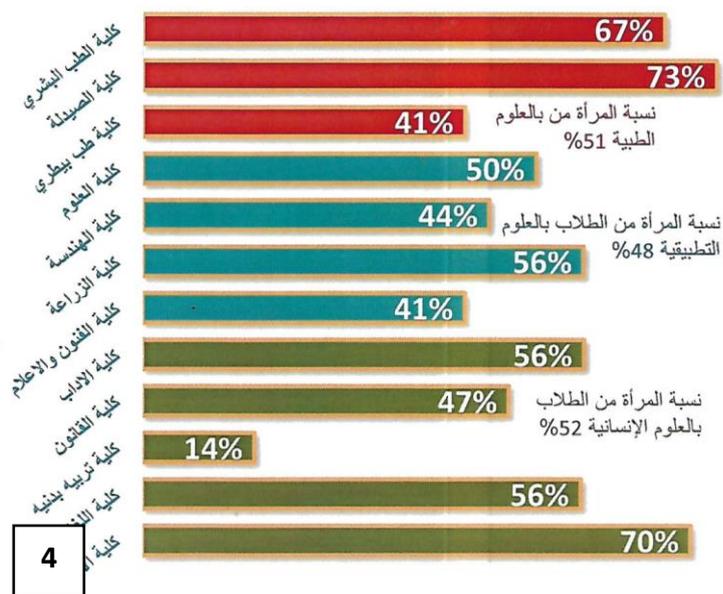


نسبة المرأة من اجمالي طلاب الدراسات العليا بجامعة طرابلس 2016



3

نسبة المرأة من اجمالي طلاب الدراسات العليا بكليات الجامعة 2016



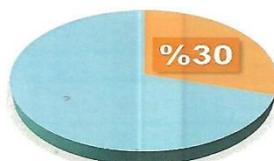
4

2 - محور النساء في الهيئات التدريسية: يشير هذا المحور إلى الوظائف الأكاديمية للمرأة في الجامعات، ونسبة النساء في الهيئات التدريسية وحقل الاختصاص ويقصد بها العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية وما يتفرع عنهما من تخصصات. في جامعة طرابلس بلغت نسبة عضوات هيئة التدريس من واقع إحصائيات 2016 نسبة 30% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، وكما توضح الإحصائية فإن النسبة تختلف بين الكليات (الشكل الإحصائي 5،6).

### جامعة طرابلس

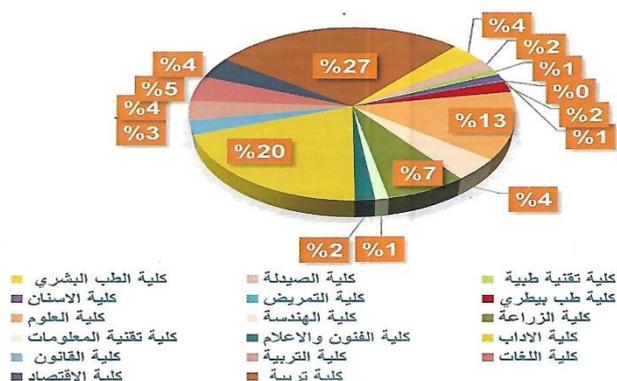


نسبة المرأة من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس 2016



5

نسب أعضاء هيئة التدريس السيدات بالكليات من إجمالي أعضاء هيئة التدريس السيدات بجامعة طرابلس 2016



6

واستناداً إلى ما تشير إليه البيانات السابقة فإنه يمكن القول بأن الدور الأكاديمي للمرأة في جامعة طرابلس يشمل التدريس الجامعي والبحث العلمي، وتولي الوظائف القيادية ذات العلاقة بالمؤسسة

الجامعية، فتطور عدد عضوات هيئة التدريس يعتبر مؤشر لتمكين المرأة في الجامعة كما يتطلب توظيف البحث العلمي لمعرفة آليات نجاح التمكين للمرأة في مختلف الوظائف في الجامعة.

### ثانياً: البعد الثاني: قضايا المرأة في إطار التنظير والدراسة العلمية

أساس العلاقة بين التمكين وقضايا المرأة كحقل دراسي يرتبط بدور الجامعات وتأكيد مسئولية المجتمع العلمي الجامعي نحو المجتمع، حيث أن توجيه البحث العلمي وإدراج دراسات المرأة ضمن الوحدات الأكاديمية في الأقسام العلمية ذات العلاقة سيؤدي إلى الربط بين تمكين المرأة وقضايا التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وخلق ثقافة بحث علمي في المجتمع الليبي مما يؤدي إلى المساهمة العلمية في صنع السياسات والبرامج الهادفة لتمكين المرأة .

ولقد اعتمدت بعض الجامعات العربية دراسات المرأة ضمن المقررات الدراسية الجامعية وكذلك الدراسات العليا، بالإضافة إلى تأسيس مراكز بحوث ودراسات على مستوى الجامعة. الجامعة الأردنية على سبيل المثال تقدم برنامجاً على مستوى الماجستير في دراسات المرأة منذ عام 1998، ويهدف البرنامج إلى دعم دور المرأة في الشأن العام كما يهدف إلى تدريب الطلاب والطالبات على البحث ودراسة الموضوعات المتعلقة بالمرأة ( أبو زيد , 2005 ص 25). دراسات المرأة في جامعة طرابلس بدأ تدريسها ضمن الوحدات الأكاديمية بقسم علم الاجتماع (كلية الآداب) منذ 10 سنوات في مرحلة التعليم الجامعي، ومرحلة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه . ويهدف برنامج دراسات المرأة في قسم علم الاجتماع إلى توجيه البحث السيسولوجي لفهم حقيقة وضع المرأة وتحليل أهم مكوناته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من أجل الوصول إلى تفعيل دورها بما يحقق المشاركة في التنمية وتحقيق قيم العدالة الاجتماعية. كما يعمل القسم على تأسيس قاعدة علمية بحثية من خلال التوسع في دراسات المرأة والاستفادة منها في التخطيط للنهوض بالمرأة الليبية.

ويتبين مما تقدم أن الجامعات بوصفها مراكز مستقلة للبحث والابتكار وبناء المعرفة فإنها بذلك تعدّ مجالاً لتمكين المرأة وجامعة طرابلس كما أظهرت المؤشرات تعدّ مجالاً لتمكين المرأة الليبية في المجال العلمي والاجتماعي وذلك بما يتوفر للمرأة في مجتمع الجامعة من قدرات معرفية وقيادية

وبحثية تمكنها من القيام بدورها في مجالات البحث العلمي والانتاج المعرفي، وكذلك دورها في التدريس والمسئوليات الادارية.

والمرأة تشكل رأس مال اجتماعي بما تحققه من ارتفاع درجة أدلة قياسات التنمية البشرية الخاصة بتمكين المرأة على مستوى المقياس الدولي للتمكين. وضمن هذه الرؤية قد توصل البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات:

#### أولاً : النتائج

- 1) توصل البحث إلى نتائج حول بعض مؤشرات تمكين المرأة في جامعة طرابلس.
- 2) أهمية استثمار الطاقات النسائية الاكاديمية في تمكين المرأة الليبية على مستوى المجتمع.
- 3) تمكين المرأة في المؤسسات الجامعية يعتبر من المجالات ذات الاهتمام في الأوساط الجامعية العربية والدولية .
- 4) إن تمكين المرأة في الجامعة يرتبط بتفعيل الدور العلمي والمجتمعي للجامعات .

#### ثانياً :التوصيات

- 1) الاهتمام بالكفاءات العلمية والأكاديمية للمرأة في الجامعة .
- 2) تأسيس قاعدة بيانات عن المرأة في الجامعة .
- 3) تفعيل مسئولية المجتمع العلمي في توظيف تعليم المرأة كاستثمار لرأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة .
- 4) الاهتمام بإبراز صورة المرأة ذات الكفاءة العلمية والخبرة المهنية للأجيال داخل الجامعة وخارجها .
- 5) تمكين عضوات هيئة التدريس من المشاركة في المؤتمرات العلمية حول المرأة ( على المستوى الوطني والدولي ) والعمل على المشاركة في المنظمات الدولية ذات العلاقة .
- 6) إنشاء مركز بحوث لدراسات المرأة في جامعة طرابلس وتفعيل دوره العلمي والاجتماعي لخدمة اهداف التنمية المستدامة 2030-2020.

**الخاتمة :**

إن تمكين المرأة من القضايا المطروحة على المستوى الدولي ولقد أكتسب أهميته لعلاقته بدرجة بتحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لهذه الأهمية فقد خصصت عدداً من أهداف التنمية المستدامة لصالح تمكين المرأة. ولقد تناول البحث العلاقة بين تعليم المرأة اللببية وتحقيق التمكين وذلك بالتركيز على محاولة الكشف عن دور الجامعة في تمكين المرأة قياساً بعدد من الأبعاد مع توجيه الاهتمام البحثي للكشف عن أهم التحديات والعوائق التي تقف دون نجاح التمكين. وأخيراً يمكن القول أن تشخيص دور الجامعة في تمكين المرأة لا ينفصل عن النهوض بالجامعة كمؤسسة علمية مجتمعية تسعى لتحقيق الجودة واللاحق بالجامعات على المستوى الدولي.

**المصادر والمراجع العربية :**

- 1 — التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية اللببية المقدم الى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة , بكين 1995, طرابلس : شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام , 1995.
2. القيادة الشعبية الاجتماعية , الثورة والمرأة اللببية مسيرة كفاح, دار قنينة للطباعة والنشر , 2003.
- 3 . النشرة الاحصائية , المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب, طرابلس 1995.
- 4 — أماني قنديل , تمكين المرأة , التقرير السنوي للمنظمات الاهلية العربية 2004 القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الاهلية 2005
- 5 — أماني مسعود , مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة 0 التمكين , القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية , 2006
6. اهداف تنمية الالفية ( من تقرير الامين العام لعام 2003) برنامج الامم المتحدة : ادارة شؤون الاعلام

7. تطور وضع المرأة العربية 2016 , القاهرة : منظمة المرأة العربية 2016- تقرير أعمال ورشة العمل حول تضمين بعد النوع في المقررات الجامعية ومجالات البحث الاكاديمي : القاهرة , منظمة المرأة العربية
8. تقرير التنمية 2006 , , المرأة في الجماهيرية المساواة والاختلاف , طرابلس : الهيئة العامة للمعلومات , 2006
9. تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2002 , طرابلس : مركز الامم المتحدة الإعلامي , 2002
- 10 . تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 , الامم المتحدة : البرنامج الإنمائي للصندوق الاقتصادي والاجتماعي , 2003 .
11. دليل التنمية البشرية , ودليل التنمية المرتبطة بنوع الجنس و قياس التمكين , الامم المتحدة , 1995
- 12 . زينب العربي , انماط الحراك الاجتماعي واساليبه لدى المرأة المصرية , دراسة ميدانية مقارنة , رسالة دكتوراه غير منشورة , جامعة الزقازيق , 1990
13. سالم مجاهد , دليل الدراسات العليا والرسائل العلمية , طرابلس , منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية , 1997
14. شؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام , التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية المقدم الى المؤتمر العالمي الرابع , بكين 1995.
15. عائشة فشيكة , المرأة والتنمية في المجتمع الليبي , طرابلس , منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية ( الدراسات المعاصرة : 8 ) , 2004
16. علا ابوزيد, دراسات المرأة في الجامعات العربية : الحاضر والمستقبل , القاهرة : منظمة المرأة العربية.

17. كريمة الشريف , عائشة فشيكة, المرأة الليبية والتعليم الجامعي والعالى , بحث مقدم فى مؤتمر علمى حول الجامعات الليبية , تونس , المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا, 2017
18. ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 , طرابلس : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق , 1999
19. مصطفى التير , انجازات المجتمع الليبي فى مجال التنمية البشرية المستدامة . ندوة التنمية البشرية لبلدان المغرب العربي , طرابلس 2005
20. مؤتمر المرأة العربية فى الاجندة التنموية 2015 - 2030 القاهرة , منظمة المرأة العربية , ديسمبر 2015.

#### المصادر الاجنبية :

1. The executive summary , a study on the status and women empowerment in Libya, United Development program, Tripoli, 2006, p 8
2. Karen Harris, Kari Meleas, The impact of women studies courses on college students of the 1990 – sex Roles: A journal of Research 1999.